مقياس: المصطلح النقدي: **إشكالية وضع المصطلح**

تكتسي عملية وضع المصطلح في أي مجال علمي أو معرفي أهمية بالغة، ذلك لأن المصطلحات ـ كما أشرنا في دروس سابقة ـ هي مفاتيح العلوم. وصناعة المفاتيح ـ بوجه عام ـ يجب أن تتّسم بالدقة والإحكام والإتقان لكي يؤدي المفتاح وظيفته التي أنيطت به. وأي خلل في تلك الصناعة يؤدي إلى تعطيل هذه الوظيفة.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بوضع المصطلح، فهي صناعة تتطلب ما تتطلبه كل صناعة من علم، وخبرة، و مهارة، وإتقان. ووضع المصطلحات " يتطلب تمكنا من المادة، وفقها في اللغة، وإحاطة بالتاريخ، ووقوفا على النشاط العلمي المعاصر".

وقد حدد الباحثون جملة من الشروط العامة يفترض أن تتوفر في المصطلح عند وضعه بما يجعله متميزا عن الألفاظ اللغوية العادية. ومن تلك الشروط أن يكون محدودا بكلمة واحدة. ويمكن ـ استثناء ـ أن يصاغ في شكل عبارة أو جملة اصطلاحية، وأن يكون خفيفا على اللسان، واضح المفهوم، دقيق الدلالة، تتناسب دلالته اللغوية مع دلالته الاصطلاحية، ملائما لخصائص البنية الصوتية والصرفية للغة.

وبعد تحقيق هذه الشروط، يبقى نجاح المصطلح مرهونا بمدى استعماله وشيوعه في أوساط العلماء والباحثين.

وقد اجتهد الباحث محمد رشاد الحمزازي في وضع أربعة مبادئ أساسية ينبغي لواضع المصطلح أن يراعيها في أي مجال معرفي، وهي:

1 ـ الاطراد: أي الاعتماد على شيوع المصطلح ورواجه بين مستعمليه.

2 ـ يسر التداول: أي أن يكون الحد الاصطلاحي سهلا وقصيرا وغير معقد الشكل.

3 ـ الملاءمة: بمعنى أن تلائم الترجمة المصطلح الأجنبي، ولاتتداخل مع غيرها.

4 ـ الحوافز: أي كل ما من شأنه أن يحفّز المستعمل على اختيار المصطلح كبساطة الصيغة، وسهولة الاشتقاق منه، وتركيبه الصرفي الواضح، وبعده عن الطول والغرابة والحوشية، والنحت الغريب المعقد.

وقد أدرج الحمزاوي هذه المبادئ الأربعة ضمن استراتيجية شاملة أطلق عليها مصطلح (التنميط).

وهناك قواعد ومبادئ أخرى ـ في هذا الإطار ـ اقترحت من قبل باحثين آخرين بوصفها ضوابط يجب مراعاتها عند وضع المصطلح ابتكارا أو ترجمة.

وقد خلص الباحث يوسف وغليسي بعد استعراض جملة من جهود الباحثين في هذا السياق، إلى بلورة قوانين الوضع الاصطلاحي عبر المعايير الآتية:

1 ـ المعيار المعجمي: أي علاقة الدال الاصطلاحي بجذره اللغوي المعجمي.

2 ـ المعيار الدلالي: أي دقة المفهوم ووضوح الدلالة.

3 ـ المعيار المرفولوجي: أي الجانب الشكلي من الحد الاصطلاحي وما يستوجبه من اقتصاد لغوي، وامتثال للنظام النحوي، والصرفي للغة.

4 ـ المعيار الفقهلغوي: أي مدى امتثال المصطلح لخصوصيات اللغة العربية، وخضوعه إلى أولويات طرائق الوضع اللغوي (كما حددها فقه اللغة) من اشتقاق، ومجاز، وإحياء، ثم تعريب ونحت...

5 ـ المعيار التداولي: أي مدى شيوع المصطلح بالقياس إلى مصطلحات أخرى تترادف معه دلاليا، وتقاسمه محور الاستبدال مثل مصطلح (السيميائية) مع بدائله الكثيرة كالسيميولوجيا، والسيميولوجية، وعلم العلامات، وعلم الرموز...إلخ.